

ميكانيزمات تنمية القطاع الزراعي كأداة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:

قراءة ميدانية للفترة ما بين 2016-2023

Mechanisms for developing the agricultural sector as a tool for enhancing food security in Algeria: a field reading for the period 2016-2023

كنتاش سميرة¹، فنيش كوثر²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kentache.samira@univ-alger3.dz

² المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، k_fenniche@esc-alger.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/04/24

تاريخ الاستلام: 2025 /02/28

ملخص:

تقدم الدراسة قراءة ميدانية احصائية وتحليلية خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2023 عن واقع القطاع الزراعي. حيث تسلط الضوء على توزيع المساحات الزراعية المستغلة في الجزائر ومدى مساهمة النشاط الفلاحي في دعم الناتج الداخلي الخام، كما تبين مدى أهمية تنظيم الملكية العقارية للأراضي الفلاحية كسبيل لتحسين كفاءة الإنتاجية. من جانب آخر، وضحت الدراسة آليات التأمين التمويل البنكي والتحفيزات الجبائية المعتمدة لدعم عمليتي الاستثمار والاستغلال في هذا القطاع، لتخلص في الأخير إلى ضرورة تطوير برامج الأمن الغذائي اعتماداً على التمويل المستدام بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، الصكوك الزراعية الإسلامية، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الحماية من المخاطر ومتابعة العقار الفلاحي.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي المستدام، العقار الفلاحي، كفاءة الإنتاج الزراعي، الامتياز.

تصنيف JEL: Q01, Q18, O18.

Abstract:

The study provides a statistical and analytical field reading during the period from 2016 to 2023 on the reality of the agricultural sector, as it sheds light on the distribution of exploited agricultural areas in Algeria and the extent to which agricultural activity contributes to supporting the gross domestic product.

It also clarifies the importance of organizing real estate ownership of agricultural lands as a means of improving productivity efficiency. On the other hand, the study clarifies the mechanisms of insurance, bank financing and tax incentives adopted to support investment and exploitation operations in this sector, to conclude in the end the necessity of relying on sustainable financing by integrating environmental, social and governance (ESG) factors, along with Islamic agricultural Sukuk, in addition to using modern technology to develop risk protection and follow-up of agricultural properties.

Keywords: sustainable food security, agricultural real estate, agricultural production efficiency, concession.

JEL Classification : Q01, Q18, O18.

1. مقدمة:

تحسين البحث والتطوير الزراعي، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وتحسين كفاءة الري، وتحديث البنية التحتية للتسويق هي خطوات رئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الواردات. ما نحتاجه هو استراتيجية شاملة، ومتزامنة لمواجهة هذه التحديات، واستغلال الإمكانيات الكاملة للقطاع الزراعي بطريقة تحترم البيئة وتشمل الجميع. من هنا، فإن تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، هو تحدي تسعى الجزائر إلى بلوغه كغيرها من الدول، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وزيادة الطلب عليها. من هذا المنطلق، تسعى الدولة إلى تعديل هيكل الإنتاج الزراعي، وإصلاح الجانب التمويلي، قصد بعث وإنعاش القطاع بغرض تحسين كفاءة الإنتاج، من خلال الانتقال من نمط الزراعة التقليدية إلى نمط الزراعة الحديثة.

إلى ذلك، عملت السلطات العمومية في الجزائر على تسطير مجموعة من البرامج الإنمائية التي تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، سواء من ناحية العقار الفلاحي ومختلف الأحكام التشريعية المنظمة له، أو من ناحية المزج بين مختلف التسهيلات المالية والامتيازات الجبائية وغير الجبائية التي تصب في مجملها نحو تنمية وترقية الاستثمار في القطاع الفلاحي. وعليه، تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على آليات بعث القطاع الفلاحي لضمان تنمية اقتصادية مستدامة، قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي. والأکید أن هذه الأهداف مرتبطة بضرورة العمل على التنظيم القانوني للعقار الفلاحي، مع توفير الاستدامة المالية، ومرافقة الإنتاج الفلاحي بنظام جبائي مرن ومحفز. على العموم، يمكن اختصار هدف الدراسة في إبراز الإطار العام لبعث القطاع الفلاحي وما عكسه من نتائج خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، من هنا ارتأينا تقسيم دراستنا إلى المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: تطور قطاع الفلاحة في الجزائر؛

المحور الثاني: أدوات تمويل القطاع الفلاحي؛

المحور الثالث: الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي.

1.1 إشكالية البحث:

ماهي الميكانيزمات التي اعتمدت الجزائر لتحسين كفاءة الانتاج الفلاحي وضبط الأمن الغذائي؟

2.1 فرضيات البحث:

- إن الحفاظ على استقرارية البيئة الزراعية لضمان الأمن الغذائي، وتوفير منتجات ذات جودة، ودخل مستدام للمزارعين يرتبط بصورة مباشرة بمواجهة العقبات الآتية:
- نقص الدعم المالي المخصصة للزراعة، يعد عقبة كبيرة أمام تحديث البنية التحتية، وتحسين كفاءة الانتاج الفلاحي وتسويق المنتجات الزراعية.
- عدم كفاية إجراءات الحماية الاجتماعية لمواجهة المخاطر المرتبطة بالزراعة، يؤدي إلى عدم الاستقرار النشاط الزراعي، كما يهدد إنتاجية الفلاح ويقلل من نسبة الاراضي المستغلة.
- ملكية الأراضي المستغلة هو إشكال يحد من الاستثمار الفلاحي وتطوير القطاع الزراعي.

2. تطور قطاع الفلاحة في الجزائر

يعد تطوير أداء القطاع الفلاحي أولوية في برنامج التجديد الاقتصادي، لضمان التنوع الاقتصادي والأمن الغذائي، حيث تم إحصاء أكثر من 1.11 مليون مستثمرة فلاحية (الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024) خلال السداسي الأول من سنة 2024، وقد سجلت المساحة الزراعية المستغلة زيادة وصلت إلى 85.667 هكتار بين سنتي 2016 و 2020. بمتوسط 19.40% من إجمالي المساحة الزراعية، في المقابل، عرفت نفس الفترة زيادة في المساحة الزراعية الإجمالية قدرت بـ 581.965 هكتار (كما هو موضح في الجدول رقم 1 أسفله)، فيما بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المروية باستخدام أنظمة ري موفرة للمياه 898,000 هكتار خلال نهاية سبتمبر 2020، و 1.43 مليون هكتار خلال سنة 2022 أي بمقدار زيادة 532.000 هكتار بين هاتين السنتين.

الجدول رقم (1): توزيع المساحات الزراعية المستغلة والمساحات الزراعية الإجمالية

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
المساحة الزراعية المستغلة (هكتار)	8 502 600	8 478 925	8 568 586	8 563 669	8 588 267
المساحة الزراعية الإجمالية (هكتار)	43 395 781	43 714 212	44 004 083	44 968 653	43 977 746
النسبة	19.59%	19.40%	19.47%	19.04%	19.53%

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (السلسلة ب للفترة ما بين 2016 و 2020)

فيما بلغت المساحة الإجمالية المستخدمة في الأنشطة الفلاحية 49.1 مليون هكتار خلال سنة 2024، حسب إحصائيات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الخاصة المستخدمة في الأنشطة الفلاحية 5.6 مليون هكتار، ومساحة الأراضي المستخدمة في الأنشطة الفلاحية ملك الدولة قدرت بـ 2.8 مليون هكتار، أما المساحة المزروعة المستفاد منها (Surface agricole utile) تقدر بـ 8.4 مليون هكتار أي بنسبة 17.10%، مما يعكس حجم التحدي الذي يواجهه القطاع، فيما يتعلق بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، من جانب آخر، تمثل المناطق السهلية نسبة 67%، وقد سجل الديوان كذلك، مساحة 1.1 مليون هكتار من الأراضي غير المنتجة، إذ تبلغ مساحة المناطق ما قبل الصحراوية 12.9 مليون هكتار بنسبة 26.27%.

يستدعي تحليل مدى تطور التنمية الزراعية، كذلك، إبراز نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام، كما هو موضح في الشكل 1 أسفله، وتوضح فترة الدراسة أيضا، ارتفاع هذه النسبة من 11.07% سنة 2016 إلى 12.83% سنة 2020، مما يعكس النمو التدريجي للقطاع، والسبب يعود إلى سياسات الدعم المعتمدة خلال نفس الفترة، إضافة إلى التركيز الكبير على تحقيق الأمن الغذائي خلال جائحة كوفيد 19. فيما شهدت النسبة تراجعاً واضطراباً خلال سنتي 2021 و 2022، أين بلغت على التوالي نسبة 11.24% و 10.61%، ويرجع السبب إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الطلب مع اضطراب سلاسل التوريد.

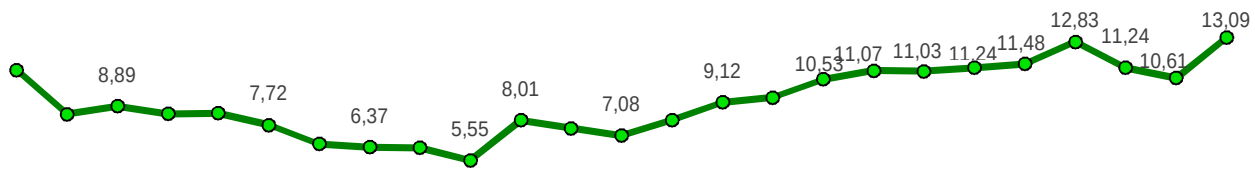
من جهة أخرى، عرفت سنة 2023 انتعاشاً قوياً للقطاع الزراعي حيث وصلت نسبة مساهمته في PIB، جراء تطبيق سياسات التمويل والتحفيز المعتمدة لزيادة الإنتاج الزراعي. أما خلال الخماسية (2015-2019)، تم تطبيق سياسة الفلاحة FELAHA، كنموذج جديد للنمو يركز على ثلاث أسس: (1) الزراعة والثروة الحيوانية، (2) الغابات ومصادر المياه، (3) تطوير الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية.

في المجمل، تهدف هذه السياسة إلى تنمية القطاع الزراعي، وتنفيذ استثمارات متوسطة وطويلة الأجل، عن طريق إنشاء البنى التحتية الجديدة الخاصة بمعالجة البذور، وتعزيز قدرات تخزين الحبوب، بمعنى التركيز على منتجات القمح والعلف

وتوسيع بساتين الزيتون، قصد تلبية احتياجات السوق الداخلية، وتخفيض الاعتماد على الاستيراد، وكذلك تنمية الصادرات الزراعية.

في نفس السياق، واستكمالا لهذه السياسة، تم الشروع في تطبيق خطة العمل الزراعي الخماسية (2020-2024)، التي ترمي إلى تنفيذ ورقة طريق لتحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى، من حيث تقدير الوضع خلال تلك الفترة وم. مستقبلا، حيث ارتكزت على عدة محاور للتنمية، على وجه الخصوص، تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية في المناطق الجبلية والاستغلال العقلاني لعوامل الإنتاج، وتنمية الزراعة الصحراوية (Mimouni, 2023, p. 125).

الشكل رقم (1): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام في الجزائر (du PIB %) خلال الفترة ما بين 1999 و2023.



المصدر: (البنك الدولي، 2024)

ضمن نفس المسار التنموي، عملت الجزائر على وضع استراتيجية لتنظيم وتوسيع العقار الفلاحي، من خلال إقرار جملة من الأحكام القانونية الخاصة بالقطاع الفلاحي بداية من المرسوم رقم 63-88 المؤرخ في 18 مارس 1963، المتعلق بتأميم الأملاك الشاغرة التي تم جردها وإقامة أملاك مسيرة ذاتيا، من ثم تم إصدار القانون رقم 25/90، كأول قانون متعلق بالتوجيه العقاري، ليتبع بإصدار القانون رقم 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008، والذي يتضمن التوجيه الفلاحي، إذ يعتبر المرجع الأساسي في مجال التنمية الزراعية، لأنه ينظم منح الامتيازات فيما يخص استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

في هذا المقام تحديدا، تأمين حيازة الأراضي كاستراتيجية إنمائية، يعد أمرا بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية، مردد الأساسية إلى توفير الحوافز للأشخاص وأصحاب المشاريع التجارية للقيام باستثمارات مرتبطة بالأراضي، كون قدرتهم على الاحتفاظ بالفوائد المترتبة على الاستثمارات غير مؤكدة، فإنه من المرجح أنهم لن يبذلوا نفس الجهود في توسيع الانتاج الفلاحي.

على صعيد آخر، أصدر القانون رقم 03/10 المؤرخ في 15 أوت 2010، يتعلق بتحديد شروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، بما أنه، ألغى القانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987، كما وقد استحدث ما يسمى بحق الامتياز، بمعنى تحويل حق الانتفاع الدائم، إلى حق الامتياز للمستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بما أنه، يضع حيز التنفيذ برنامج إذشاء مستثمرات فلاحية جديدة التي تتضمن كذلك تربية الحيوانات، عن طريق الامتياز للعقار التابع للأملاك الخاصة للدولة ويقوم بتأمين الأراضي التابعة للقطاع الخاص.

إلى ذلك، فإن الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، يتم منحها في إطار حق الامتياز من طرف المديرية العامة للأملاك الوطنية، بناء على طلب الديوان الوطني للأراضي الفلاحي (ONTA)، وبعد الحصول على الترخيص من

الوالي، عن طريق الدعوة الى التر شح. كما يمنح هذا الامتياز لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، بناء على دفتر الشروط الموقع من طرف المستثمر المستوفي المعايير المحددة من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وكذا المحددة ضمن عقد حق الامتياز الم شهر في المحافظة العقارية، في حين ي شرع المكتب الوطني للت شغيل بتة تسجيل الم شغل في الملف الوطني للحيازات الفلاحية. إلى ذلك، فإن صيغة هذا الامتياز تأخذ الأشكال التالية :

- تمنح للمستثمرة إمكانية رهن الممتلكات الممنوحة لصالح هيئات القرض (وهو ما لم يكن ممكنا بموجب القانون القديم 19-87)، تجدر الإشارة لأن المستثمرة هي وحدة للإنتاج الفلاحي تتشكل من الأملاك المنقولة والأملاك غير المنقولة (بلحاج و عمرو، 2019، صفحة 258)؛

- يسمح بالتنازل عن حق الامتياز ونقله؛

- يسمح للمستغل بالدخول في شراكات مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يحكمهم القانون الجزائري (فقط)؛

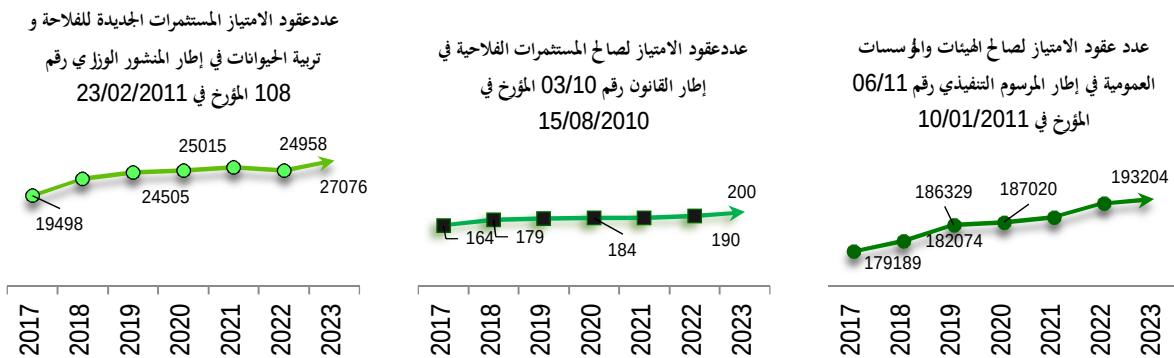
- يعفى من جميع التكاليف من حيث إجراءات التأسيس والتسجيل والإشهار العقاري لعقد امتياز.

في هذا الإطار، يخضع هذا الامتياز لدفع رسوم، مقابل حق الامتياز على الأراضي الفلاحية تابعة للأملاك الخاصة للدولة، الذي يتم ح سابه على أساس المناطق ح سب الامكانيات. في هذا الشأن، تم تحديد تصنيف هذه المناطق بالمر سوم التنفيذي 12-124 الذي يحدد مناطق ذات الإمكانيات الفلاحية المستخدمة كأساس لحساب الرسم العقاري بموجب حق الامتياز على الأراضي الفلاحية للملك الخاص للدولة، حيث تخضع كل منطقة ذات الإمكانيات للتعريف وذلك وفقا لأحكام المادة 41 من قانون المالية لسنة 2010.

على هذا النحو، صدر المرسوم التنفيذي رقم 06/11 المؤرخ في 10/01/2011، ينظم إعداد عقود الامتياز لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية، والمنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 23/02/2011، المتعلق بإعداد عقود الامتياز المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، في حين فإن، المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 04/11/2021، هو الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز.

بعد استعراضنا للجانب التشريعي المؤطر للعقار الفلاحي، وتماشيا مع مخططات التنمية الفلاحية، ارتأينا ضرورة تقديم رؤية ميدانية ملموسة مدعمة بأرقام إحصائية، تعكس تطور عدد عقود الامتياز، المقدمة لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية، لصالح المستثمرات الفلاحية ولصالح المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات (كما هو موضح في الشكل رقم 2 أسفله)، حيث يوضح أن هناك، زيادة في عدد العقود المبرمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2023، وهذا ما يعكس تحسنا في تسوية حقوق ملكية الأراضي الزراعية، حيث انتقل عدد العقود الخاصة بالهيئات والمؤسسات العمومية أكثر من 179 ألف عقد سنة 2017 إلى أكثر من 193 ألف عقد سنة 2023، أي بنسبة زيادة قدرت ب 7.82%. أما فيما يخص عقود الامتياز لصالح المستثمرات الفلاحية، فقد انتقل العدد خلال نفس الفترة من 164 ألف عقد سنة 2017 إلى 200 ألف عقد سنة 2023 أي بنسبة زيادة 21.95%، أما عقود الامتياز المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات قدر عددها خلال الفترة ما بين 2017 و 2023 أكثر من 19 ألف عقد وأكثر 27 ألف عقد على التوالي، بنسبة تطور قدرت ب 38.86%.

الشكل رقم (2): تنظيم العقار الفلاحي من خلال عقود الامتياز خلال الفترة ما بين 2017 إلى 2023



المصدر: وزارة المالية-المديرية العامة للأموال الوطنية

تعكس النتائج المسجلة أن حقوق ملكية الأراضي الزراعية تلعب دورا رئيسيا في تحديد التنمية الزراعية، حيث أن استقرار وضعيتها ملكيتها يساعد في تعزيز تخصيص عوامل الإنتاج وتحسين كفاءتها، ذلك لأن قرار تسوية وضعيتها مختلف العقود يهدف إلى تعزيز جهود استصلاح وتوسيع مساحة الأراضي المزروعة.

يتضح من خلال السياسة الاستراتيجية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة (عملية تحويل حق استغلال الأراضي التابعة للأموال العامة للدولة إلى حق الامتياز في إطار استصلاح الأراضي الزراعية بالامتياز)، أن نط إصلاح نظام ملكية الأراضي يعد ترتيبا مؤسسيا رئيسيا، تم تعميقه بشكل مستمر من أجل تحرير القوى الإنتاجية، كون أن إدارة الأراضي الزراعية هو عن صر مهم في نمو كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسينه، غير أن هذا الاجراء وحده غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي، إذ يتعين أن يستند على إصلاحات أساسية، على رأسها: الإصلاح المؤسسي (التمويل، التموين، التأمين)، وإصلاح نظام الأراضي الريفية، الاعتماد على التخطيط والتسويق وإصلاح منظومة مراقبة الأسعار، إضافة إلى إصلاح نظام التحفيزات والاعانات المقدمة، كل ذلك يضمن الاستغلال الأفضل للإمكانيات الزراعية. بصفة عامة، لم تحظى مسألة أمن حيازة الأراضي إلا بقدر ضئيل من الاهتمام في تقييمات الأثر للتدخلات بعيدة المدى التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأمن الغذائي. (Dawson, Martin, & Camfield, 2019, p. 940)

3. أدوات تمويل قطاع الفلاحي

أوكلت الجزائر اهتماما بالغاً لعملية التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، حيث تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982، كهيئة أساسية ومؤسسة مالية وطنية تعنى بتدعيم تنمية الإقليم وتمويل الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، باعتبارها أساس استقرار عملية التمويل الانشطة الفلاحية لضمان الامن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص المخاطر التي تؤثر على عملية الانتاج الزراعي، فقد أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع التأمين الفلاحي، باعتباره أحد آليات نخوض واستقرار الأمن الغذائي، نظرا لأنه يساهم في تقليل المخاطر، ويحفز على زيادة الاستثمار، ويعزز التنمية المستدامة. في هذا الصدد، تم انشاء صندوق الضمان الفلاح FGA، استنادا على المادة 36 من قانون التمويل العقاري الصادر في 18 جويلية 2011.

1.3 التمويل البنكي:

لقد أبرمت اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 2020/12/13، تتعلق بقروض الاستغلال المشار إليها باسم قرض "الرفيق" وقرض "الرفيق الفدرالي" وقرروض الاستثمار تسمى "التحدي".

1.1.3 القرض الرفيق

يتفرع القرض الاستثماري "الرفيق" إلى نوعين من القروض:

أ- القرض الموسمي "الرفيق"

يعد القرض الموسمي أحد أشكال قروض الاستثمار المدعوم بشكل كلي من طرف الدولة (معدل فائدة: 0%)، المساهمة الشخصية: 0 دج)، موجه بشكل حصري للفئات التالية:

- الفلاحين ومربي المواشي، كأفراد أو تجمعات، تعاونيات، جمعيات أو اتحادات؛
- المزارع النموذجية؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تحسين ورفع مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، تصنيع وتحويل المنتجات الفلاحية، تحسين وسائل التخزين؛
- المخزنين ومصدري المنتجات الفلاحية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات التي تهتم بتنمية الشعب الفلاحية والإنتاج الوطني.

يمول القرض الموسمي الرفيق المجالات الآتية: (موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية، 2024)

- اقتناء المدخلات الفلاحية اللازمة لنشاط المستثمرات الفلاحية. البذور والشتلات، الأسمدة، مواد الصحة النباتية؛
- اقتناء الأغذية للماشية (كل الاصناف) وسائل الشرب والمنتجات الأدوية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية التي يجب تخزينها في إطار نضام ضبط المنتجات الفلاحية؛
- تعمير أو إعادة تعمير الإسطبلات ومنشآت تربية الحيوانات الصغيرة، حظائر الغنم وخلايا النحل.
- إنجاز أشغال زراعية، الحرث والبذر والحصاد والدرس.
- اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية.

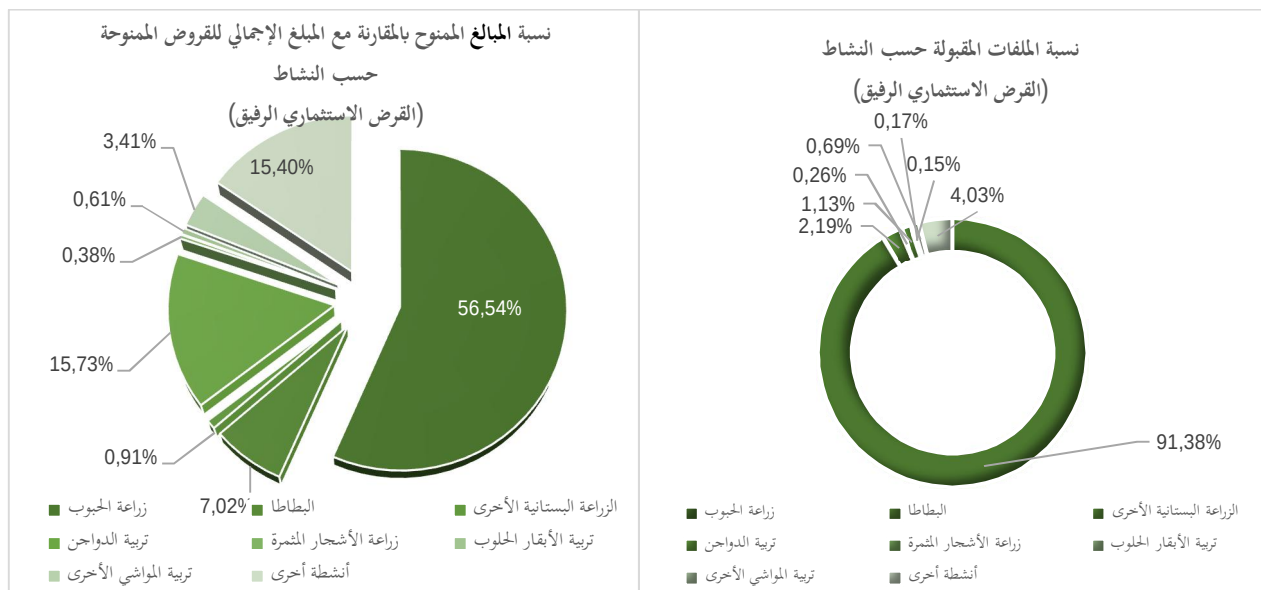
ب- قرض الرفيق الفيدرالي

قرض الرفيق الفيدرالي هو عبارة عن قرض استغلال، مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين، التعاونيات والجمعيات العامة الذين ينشطون في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية، وتخزينها وتثمينها. يخصص هذا قرض الرفيق الفيدرالي المجالات الآتية: (موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية، 2024)

- إنتاج، والتحويل، والتخزين، والحفظ، وتسويق المنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع «SYR PALAC»؛ إنتاج المنتجات المحلية؛ وحدات صناعة المعكرونة والكسكس؛
- إنشاء وحدات إنتاج البذور، والشتلات، وتربية الماشية، والتسمين؛
- التلقيح الاصطناعي، وتحويل الأجنة؛
- ذبح الدواجن الحيوانات (تربية المواشي الكبيرة)، والتقطيع؛
- اقتناء أجهزة الري، والآلات المقتصدة للمياه، والأجهزة الخاصة بالإنتاج، والتحويل، والحفظ، وتوزيع الأدوات الصغيرة للفلاحة.

يتمتع المستفيد في حالة قبول ملفات ضمن صيغتي التمويل بالقرض الرفيق، مبلغ يتراوح بين 10 ملايين دج إلى غاية مليار دج (وحسب حجم النشاط المطور بالنسبة للقرض الرفيق)، كما أن فترة سداد القرض تتراوح بين 09 و24 شهرا. لأخذ رؤية أوضح عن صيغة التمويل بالقرض الرفيق، ارتأينا ضرورة دعم الدراسة بجملة من الإحصائيات، التي تعكس الواقع منذ نشأة هذه الصيغة حتى نهاية سنة 2021، أين وصل المبلغ الإجمالي المستحق إلى 273 مليار دج في القطاع الزراعي، أما الديون غير المسددة، بالتقريب 47% من المبلغ الإجمالي المستحق 96 مليار دج، إذن تشير هذه النسبة إلى ارتفاع الديون غير المسددة، مما يؤدي إلى تفاقم الخلل في الوضع المالي للبنك. أما الديون غير المسددة والتي تهدد الأرصدة الرئيسية للبنك، كما وتجدد الإشارة إلى أن 58%، من إجمالي الرصيد المستحق غير مسددة، تتعلق بالقطاع الزراعي الخاص، إلى درجة أن البنك يضطر إلى اللجوء المتكرر إلى سوق النقد لحل مشكلة السيولة. من جانب آخر، ولتعميق البحث أكثر، إعتدنا على أرقام إحصائية خلال نفس الفترة، بغرض تحديد النشاطات الزراعية المؤهلة للحصول على قروض، إضافة إلى المبالغ المقدمة لتلك النشاطات بصيغة القرض الاستثماري الرفيق (موضح في الشكل رقم 3 أسفله).

الشكل رقم (3): نسب الملفات المقبولة والمبالغ المستفاد منها في إطار القرض الرفيق بشكليه من تاريخ إبرام الاتفاقية إلى غاية 2021/12/31



المصدر: وزارة المالية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يوضح الشكل أعلاه، أن نشاط زراعة الحبوب يمثل النسبة الأكبر من حيث الملفات المقبولة 91.38% ونسبة المبالغ الممنوحة بالمقارنة مع المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة 56.54%، أما الملفات المقبولة في نشاط تربية الدواجن بلغ 1.13% ونسبة المبالغ الممنوحة لنفس النشاط وصلت إلى 15.73%، مما يعكس الدعم الذي يتلقاه هذا النشاط كونه احتل المرتبة الثانية من حيث التمويل، أما زراعة البطاطا، فقد قدرت نسبة الملفات المقبولة 2.19%، من مجموع الملفات المقبولة لمجمل النشاطات، فيما وصلت نسبة الملفات الممنوحة 7.02%، وهو رابع نشاط بعد الأنشطة الأخرى، التي حققت نسبة 15.4% من مبلغ القروض الإجمالية الممنوحة. في نفس السياق، وصلت نسبة الملفات المتعلقة بتربية المواشي 0.69% أما

المبالغ الممنوحة نسبتها 3.41%، أما تربية الأبقار الحلوب نسبة القروض الممنوحة بالمقارنة مع إجمالي القروض و صلت إلى 0.61% ونسبة الملفات المقبولة 0.17%

2.1.3 قرض التحدي

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئياً من طرف الدولة، يمنح في إطار إن شاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة للملكية خاصة أو للأموال الخاصة للدولة.

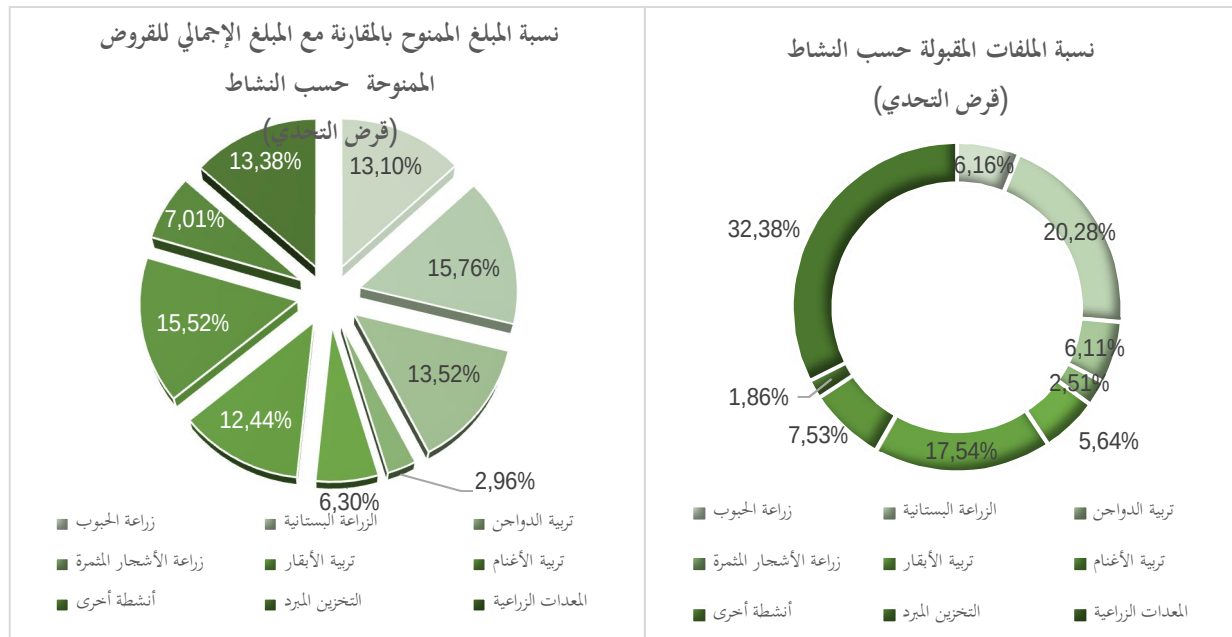
يغطي هذا القرض المجالات الآتية: (الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

- إنشاء معدات، وتحديث مستثمرات الفلاحة، وتربية الحيوانات؛
- تعزيز القدرة الانتاجية للمستثمرات الحالية، وغير المستغلة؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي). تمنح هذه القروض حسب الشروط التالية:
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع؛
- مبلغ القرض من مليون دج إلى غاية 100 مليون دج (وحتى 200 مليون دج بالنسبة للقرض الرفيق الإتحادي)؛
- معدل فائدة 0% خلال السنوات الخمسة (05) الأولى؛
- يترتب عن سداد مبلغ القرض بين السنة السادسة (06) والسنة السابعة (07)، دفع فائدة تقدر ب 1%، و 3% عند السداد ما بين السنة الثامنة (08) والتاسعة (09)، أما إذا فاقت المدة عشر سنوات (10)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة؛

- فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و 15 سنة.

بعد استعراضنا لصيغة القرض الرفيق، سنعمل على تعميق التحليل عبر الأرقام والمعطيات الإحصائية، التي تعكس واقع هذه الآلية التمويلية، منذ نشأتها حتى نهاية 2021، إذ بلغ مجموع القروض الممنوحة في هذا الإطار، نحو 77.26 مليار دج، وزعت على مختلف النشاطات (كما هو موضح في الشكل 4 أدناه)، وقد شغلت الزراعة البستانية المركز الأول، بنسبة 15.76% من إجمالي المبلغ ممنوح، وبالتالي بلغت نسبة الملفات المقبولة في هذا النشاط 20.28%، أما الملفات المقبولة والمتعلقة بالمعدات الزراعية فقد بلغت نسبتها 32.38%، وهي أعلى نسبة وقد خصص لها مبلغ 10.34 مليار دج أي بنسبة 13.38%، وقد خصص مبلغ 10.12 مليار دج لزراعة الحبوب بنسبة 13.10% ونسبة 6.16% من الملفات المقبولة. في نفس السياق، خصص مبلغ 10.44 مليار دج، 4.87 مليار دج، 9.61 مليار دج لتربية الدواجن، الأبقار والأغنام على التوالي أي بنسب قبول للملفات 6.11%، 5.64%، 17.5%، بينما سجلت ملفات نشاط التخزين التبريد نسبة قبول قدرت ب 1.86% من مجموع الملفات المقبولة، يقابلها مبلغ 5.41 مليار دج أي نسبة 7.01% من إجمالي القروض الممنوحة في إطار قرض التحدي.

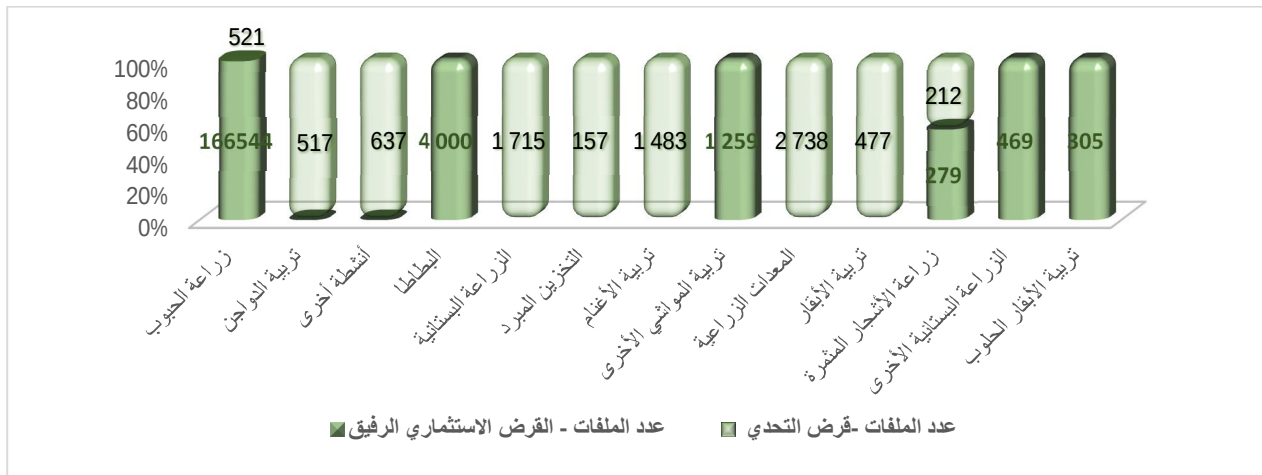
الشكل رقم (4): نسب الملفات المقبولة والمبالغ المستفاد منها في إطار قرض التحدي من تاريخ إبرام الاتفاقية إلى غاية 2021/12/31



المصدر: وزارة المالية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تظهر النتائج الاحصائية الملخصة في الشكل رقم 5 أعلاه، توجه الاستثمار في نشاط زراعة الحبوب حيث بلغ عدد الملفات المقبولة للحصول على قروض بصيغتي قرض الرفيق وقرض التحدي 167.065 ملف، يعود السبب إلى أهمية هذا النشاط في تحقيق الأمن الغذائي يليها الملفات المتعلقة بزراعة البطاطا في المرتبة الثانية بمجموع 4.000 ملف، حيث أن هذا المنتج واسع الاستهلاك بالنظر إلى النظام الغذائي في الجزائر، كما وأن دعم هذا النشاط، راجع إلى التحديات التي يواجهها في الانتاج والتسويق، أما ملفات المعدات الزراعية حازت على المرتبة الثالثة، من حيث العدد فقد وصل عددها إلى 2.738 ملف، مما يعكس دورها الحيوي في تحسين عملية الانتاج الزراعي، خاصة في ظل التكنولوجيا الحديثة نظرا لإن اقتناء المعدات الحديثة يساهم في التقليل من المخاطر.

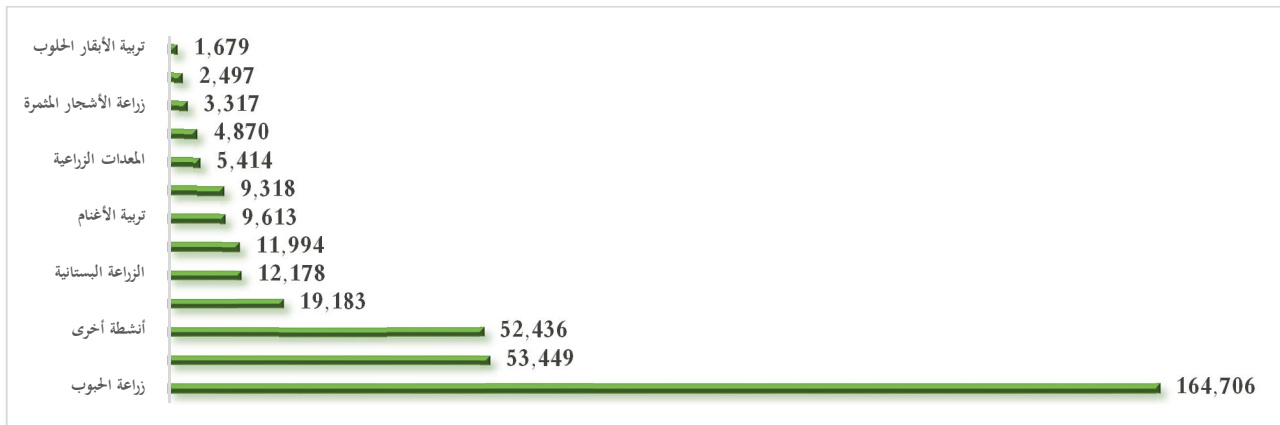
الشكل رقم (5): عدد الملفات المقبولة للحصول على القروض من تاريخ إبرام الاتفاقية إلى غاية 2021/12/31



المصدر: وزارة المالية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تظهر نتائج الشكل رقم 6 أسفله، أن زراعة الحبوب هي الأعلى طلباً للتمويل خاصة زراعة القمح، الشعير، والذرة، إلى درجة أن قيمة القروض الممنوحة وصلت إلى أكثر من 164.70 مليار دج، بما أن الاستثمار في هذا المجال يتطلب إمكانيات أكبر، فيما يخص اقتناء البذور، الأسمدة، الري. من جانب آخر، سجل نشاط تربية الدواجن والمواشي (الأبقار، الأغنام، والمواشي الأخرى)، قيمة 78.93 مليار دج التي تم تمويلها بالقروض، ذلك لأن الاستثمار في هذا المجال يتطلب إمكانيات ضخمة، وتمويل طويل الأجل. أما فيما يخص الاستثمار في البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاجية (المعدات الزراعية، التخزين المبرد) وصلت قيمة القروض إلى أكثر من 17.40 مليار دج، في حين سجلت قيمة القروض المقدمة للزراعة البستانية وزراعة الأشجار المثمرة ما يفوق 17.99 مليار دج تشمل زراعة الخضروات والفواكه.

الشكل (6): مجموع القروض الممنوحة إلى غاية تاريخ 2021/12/31 - الوحدة مليار دج -



المصدر: وزارة المالية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية

في إطار آخر، وحسب الوضعية التراكمية للملفات الائتمان البنكي خارج في إطار قرض الفريق وقرض التحدي، أبانت إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وجود نحو 30 ملف مستفيد من القروض، حيث وصل المبلغ إلى 11.835 مليار دج.

2.3 صندوق الضمان الفلاحي FGA

يختص صندوق الضمان الفلاحي FGA، بتغطية التمويل الزراعي، ودعم مخاطره، باعتباره أداة مالية لنقل، تسيير وتقاسم المخاطر التي قد تقع على النشاط الفلاحي، ويهدف التأمين الفلاحي إلى تعزيز قيام الصناعات الريفية، وتسهيل تنفيذ السياسة الزراعية بغرض زيادة الإنتاج الفلاحي (بوراس و محفوظ، 2021، صفحة 155)، وتوفير الثقة، والدعم للمزارعين خاصة فيما يتعلق بإنشاء المزارع (فردية أو منظمة)، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمزارع النامية (المزارعون وشركات الإنتاج والتجهيز والخدمات الغذائية الزراعية) (موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2025)، كما أن الحصول على ضمان الصندوق يكون في حدود 100 مليون دج لقروض الاستثمار "التحدي" (تغطي نسبة الضمان 80% من القرض خلال مرحلة الانشاء و 60% خلال مرحلة النمو)، وقيمة 30 مليون دج لقروض الاستغلال "الفريق" (تغطي نسبة الضمان 50%).

يوضح الجدول رقم 2 مساهمة صندوق الضمان الفلاحي FGA، في تأمين المخاطر المرتبطة بالاستثمار الفلاحي منذ تفعيله حتى سنة 2022، حيث بلغ عدد الملفات المدعومة من الصندوق 117.704 ملف، بمبلغ إجمالي يفوق 132.57

مليار دج، حيث بلغ معدل الحوادث 9.74%، وقيمة التعويضات أكثر من 2.14 مليار دج، هذا ما يعكس أهمية هذا الصندوق.

الجدول رقم (2): وضع صندوق الضمان الفلاحي FGA منذ تفعيله 2012 إلى سنة 2022

عدد الملفات المدعومة من الصندوق	مبلغ الملفات المدعومة (دج)	التوزيع على المعدلات (50%، 60%، 80%)	معدل الحوادث	التعويضات (دج)	استرداد حصة (CGCI) التحصيل من خلال تفعيل الضمانات
117 704	132, 57 مليار	9, 74 مليار	9.74%	2,14 مليار	178 000 000

المصدر: Ministère des Finances, Conférence «Sécurité alimentaire», INESG, Avril 2022

إن الوقوف على واقع التمويل في الجزائر كأداة لدعم الأمن الغذائي، هو أمر بالغ الأهمية، حيث يعمل على تحسين البنية التحتية للقطاع الفلاحي، خاصة في مجال تطوير الصناعات الغذائية. في هذا الصدد، تم تفعيل مجمع الصناعة الغذائية واللوجستيك AGROLOG، وتقديم الدعم المالي له (موضح في الشكل البياني رقم 7 أسفل)، لكونه يعمل في مجال زراعة الخضروات، النشاط الحيواني، تغذية المواشي، منتجات الدواجن، التخزين والتكيف تحت البارد، الموافقة والخبرة الفنية مركز فيتامينات معدنية، كما ويتكون من الشركات الفرعية (الشركة المتوسطة للتبريد FRIGOMEDIT، الجزائرية للحوم الحمراء ALVIAR، المؤسسة العمومية للتغذية وتربية الدواجن ONAB والمؤسسة الوطنية للاعتماد والمراقبة التقنية (ENACT)). (موقع مجمع الصناعة الغذائية واللوجستيك، 2025)

يوضح الشكل البياني رقم 7، الاهتمام الكبير فيما يخص العمل على تحقيق زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الاستقلال الغذائي، فيما يخص تربية الدواجن حيث قدرت الالتزامات المالية الممنوحة لمؤسسة ONAB أكثر من 27 مليار دج حتى تاريخ 2022/04/11 خلال مرحلة الاستغلال، وأكثر من 20 مليار دج خلال مرحلة الاستثمار، على نحو مماثل، بلغت الالتزامات المالية لشركة FRIGOMEDIT، أكثر من 13 مليار دج في مرحلة الاستثمار وأكثر من 10 مليار دج خلال مرحلة الاستغلال، لها خلال نفس الفترة، إذ تهدف إلى تطوير شبكة أسواق الجملة، والتجزئة للفاكهة والخضروات عبر الأراضي الوطنية، للقضاء على السوق الموازي، مما يعطي لنا نظرة واضحة للتوجه نحو انشاء بنية تحتية لحفظ المنتجات الفلاحية، وتعزيز قدرة التخزين، والامداد لمجمل مناطق الجزائر، حرصا على استقرار الأسعار.

الشكل رقم (7): وضع الالتزامات المالية الممنوحة لمجمع AGROLOG بتاريخ 2022/04/11



المصدر: مجمع الصناعة الغذائية واللوجستيك

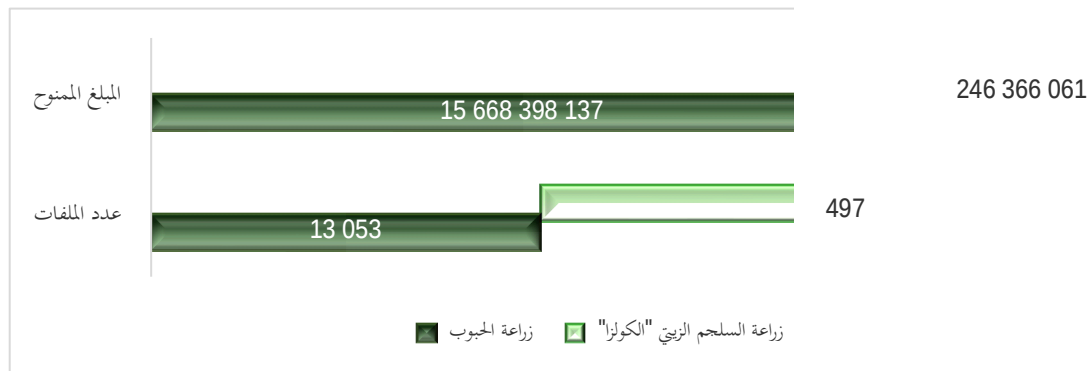
في السياق نفسه، حصلت الشركة الجزائرية للحوم الحمراء ALVIAR على أكثر من 8 مليار دج خلال مرحلة الاستثمار، ومبلغ يفوق 2 مليار دج خلال مرحلة الاستغلال، مما يعكس حرص الجزائر على تنظيم سوق اللحوم الحمراء من

خلال انشاء بنية تحتية حديثة للذبح مع تجهيز المنشآت بالوسائل التي تكفل التعبئة والحفظ السليم وفق المعايير الجودة المعمول بها على المستوى الدولي.

مما سبق، تعكس هذه النظرة الإحصائية، التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التمويل، لتطوير برامج الامن الغذائي، وضبط التمويل الموجه لأنشطة معينة في القطاع الفلاحي.

أما فيما يخص وضعية تمويل زراعة الحبوب وزراعة السلجم الزيتي "الكولزا" خلال سنتي 2021 و 2022، يوضح الشكل البياني رقم 8، أن توزيع التمويل لهذه الأنشطة الزراعية، يبين أن 13.053 ملف لزراعة الحبوب، حصل على تمويل يفوق 15 مليار دج، هذا ما يظهر التركيز الكبير على زراعة الحبوب نظرا لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي. فيما وخلال نفس الفترة تم تقديم 497 ملف خاص بزراعة السلجم الزيتي، تجسيدا لمشروع ترقية قطاع الفلاحة، والتنمية الريفية بالأخص الزراعات الصناعية، كما وقد تم منح مبلغ يفوق 246 مليون دج بهدف تقليص الواردات من الزيوت النباتية.

الشكل رقم (8): وضعية مجتمعات الحبوب خلال الفترة ما بين 2021 و 2022



المصدر: (Ministère des Finances ,INESG ، 2022)

4. الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي

إن تأطير آليات وإجراءات بيئة الاستثمار الزراعي مرتبط أساسا بصياغة نظام جبائي مرن يدعم القطاع الفلاحي الذي يواجه تحديات الأمن الغذائي والتغذوي، تغير المناخ، تنمية القدرات البشرية والمؤسسية، ضعف الاعتماد على التقنيات. (الدخيري ، 2022، الصفحات 30-31)

من هذا المنطلق، توضح الدراسة مدى حرص صناع القرار على بناء نظام جبائي محفز بالدرجة الأولى للنشاطات الفلاحية، مما يعكس انخفاض حصة الضريبة على الدخل الإجمالي للأنشطة الفلاحية حيث مثلت سنة 2021 نسبة 1% من مجموع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا ما يقدر بـ 955 مليون دج وأكثر من 144 مليون دج سنة 2023. (المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2024).

1.4 الامتيازات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG

توضح المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مجموعة الإعفاءات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي وهي مقسمة إلى قسمين، إعفاءات دائمة وإعفاءات مؤقتة:

- الإعفاءات الدائمة: تستفيد من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي:
- المدخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛

- المداخل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛
- مداخل المستثمرات التي تقل أو تساوي مساحتها: 6 هكتار للمستثمرات الواقعة في الجنوب والمستثمرات الواقعة في الهضاب العليا؛ هكتاران بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.
- **الاعفاءات المؤقتة:** تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة (10) سنوات، المداخل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في:
 - الأراضي المستصلحة حديثا، وذلك ابتداء من تاريخ استغلالها؛
 - المناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

2.4 الامتيازات المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات IBS

تعفى من الضريبة على أرباح الشركات كما هو منصوص عليه في المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا اتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة للوزارة المكلفة بالفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه، والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيروها، باستثناء العمليات الآتية:
 - أ- مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية؛
 - ب- عمليات التحويل التي تخص المنتجات أو المنتجات الفرعية باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإزدسان والحيوان أو التي يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة والصناعة؛
 - ج- العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أو ألزمت لقبولها، ويطبق هذا الإعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب والمتعلقة بشراء أو بيع أو تحويل أو نقل الحبوب. ويطبق نفس الشيء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعدها الديوان أو بترخيص منه؛
 - د- المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته.

3.4 الامتيازات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة TVA

يعفى من الرسم على القيمة المضافة بموجب أحكام المادة 9 من قانون الرسوم على رقم الأعمال:

- الإبل؛
 - الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر؛
 - عمليات بيع الشعير والذرة المدرجة، على التوالي، في الوضعيات التعريفية 03-10 و 05-10، وكذا المواد والمنتجات المدرجة في الوضعيات التعريفية 02-23 و 03-23 و 09-23، الموجهة لأغذية المواشي والدواجن؛
 - كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة، أغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا.
- من جانب آخر، تنص المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على تطبيق المعدل المخفض 9% على كل من:

- المنتجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات المبنية الاتية: الأحصنة والحمير والبغال الحية، حيوانات حية من سلالة البقر، الغنم والماعز، شتائل الكروم مطعمة أو مجذرة، شتائل غابية فتية، حلفاء اللازمة والديس، مبيدات الحشرات ومضادات القوارض ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب المحاربة لانتشار البكتيريا والمنظمة لنمو النباتات.

- دجاج التسمين وبيض الاستهلاك المنتجة محليا؛

- الغلاف (الفيلم) البلاستيكي الموجه للقطاع الفلاحي.

4.4 الامتيازات المتعلقة بحقوق التسجيل DE

فيما يتعلق بحقوق التسجيل تعفى:

- الشركات أو صناديق التأمين التعاوني الفلاحي (المادة 288 من قانون التسجيل)؛
- من إجراءات التسجيل الشهادات وعقود الإشهاد وغيرها من الأوراق المتعلقة فقط بعمليات التأمين في حالة الوفاة أو الحوادث الناجمة عن الأشغال الفلاحية والصناعية (المادة 290 من قانون التسجيل)؛
- العقود المتعلقة بعمليات القروض الفلاحية (المادة 292 من قانون التسجيل)؛
- فوائض الأموال الصافية من رأسمال الشركات التعاونية الفلاحية المنحلة التي توجه لزوما إلى خدمات ذات نفع عام زراعي أو إلى تعاونيات فلاحية أخرى (المادة 339 من قانون التسجيل)؛
- الر سائل والإ شعارات بالا ستلام والتخلي والقبول والموافقة المتعلقة بالرهون الزراعية، الفندقية، المنجمية والصناعية ولا سيما الرهون الخاصة بالديوان الجزائري المهني للحبوب، وبالسجل الذي قيدت فيه هذه الرهون ونسخة تسجيل القرض والشهادات السلبية أو الخاصة بالشطب الذي يهم هذه الرهون (المادة 347 من قانون التسجيل)؛
- من رسم الإ شهار العقاري العقود المتعلقة باقتناء العقارات من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي يسيرها الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 غ شت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، في إطار إيجار عقاري أو عقد إجارة منتهية بالتملك أو عقد التمويل بصيغة المراجعة أو أي قرض عقاري آخر موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهنة حرة (المادة 353-5 من قانون التسجيل)؛
- من رسم الإ شهار العقاري كذلك (وفق المادة 353-6 من قانون التسجيل):

- ◀ القيود والتشطيبات الخاصة بالرهون القانونية المعدة لفائدة البنوك والمؤسسات المالية، ضمنا للقروض الممنوحة للفلاحين المنتجين، لتمويل نشاطاتهم الفلاحية؛
- ◀ عقود المبادلات المتعلقة بالأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية؛
- ◀ عقود التنازل بين الشركاء في الشيوخ المتضمنة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية.

5.4 الامتيازات المتعلقة بحقوق الطابع DT

تعفى من رسوم الطابع:

- باستثناء رسم الطابع على الإيصالات، المنصوص عليه في المادة 100 من قانون الطابع، الشركات أو صناديق التأمين التعاوني الفلاحي (المادة 180 من قانون الطابع)؛
- الشهادات والعقود الرسمية وغيرها من الوثائق المسلمة عندما يتعلق الأمر بتأمينات في حالة وفاة أو حوادث، ناتجة عن أشغال فلاحية وصناعية (المادة 185 من قانون الطابع)؛
- الوثائق المحررة قصد الحصول على قروض فلاحية (المادة 187 من قانون الطابع)؛

- كل العقود والوثائق والمحركات المتعلقة بكيفية استعمال الأراضي التي تملكها الدولة من أجل القيام بالتجارب الفلاحية (المادة 247 من قانون الطابع)؛
- الشهادات والعقود وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعادة تنظيم الهيئات الفلاحية (المادة 276 من قانون الطابع)؛
- النقل الذي يتم بصفة إلزامية تطبيقا للقوانين والأنظمة السارية المفعول، إلى م صالح ذات فائدة فلاحية عامة أو إلى تعاونية فلاحية أخرى من زيادة الأصول الصافية من رأسمال الشركات التعاونية المنحلة (المادة 278 من قانون الطابع)؛
- الر سائل والإ شعارات بالا ستلام والتنازلات والقبول والموافقات المنصوص عليها في مادة الرهون الغلات الزراعية ولا سيما الرهون الخاصة بالمكتب الجزائري المهني للحبوب ورهون الفنادق ورهون المنتوجات المنجمية والرهن الصناعية والسجل الذي قيدت عليه هذه الرهون ونسخة تسجيل الاقتراض والشهادة السلبية وشهادة الشطب التي تخص هذه الرهون (المادة 295 من قانون الطابع).

6.4 إعفاءات جبائية أخرى

- تعفى من الحقوق والرسوم المواد الكيماوية والعضوية المستوردة من قبل صانعي الأدوية ذات الاستعمال البيطري (المادة 32 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008).
- ترخيص جمرية المعدات والعتاد الفلاحي الذي يقل عمرها عن سبع (7) سنوات، قصد وضعها للاستهلاك (المادة 65 من قانون المالية لسنة 2023).

5. الامتيازات غير الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي

- إن المقصود بالامتيازات غير الجبائية الإعانات التي تمنحها الدولة لدعم تنمية الاستثمار الفلاحي، حيث يحدد القرار رقم 414 المؤرخ في 22 ماي 2014، الشروط القانونية للحصول على الدعم من حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 المعنون "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، السطر الأول "تنمية الاستثمار الفلاحي"، وكذا كفاءات دفع الإعانات لفائدة:
- الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المندرجين ضمن تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات؛
- المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي وتثمين وتصدير المنتجات الفلاحية والغذائية؛
- المزارع التجريبية.

كما ويقوم المؤهلون قانونا لتلقي هذه الإعانات بإيداع ملف لدى القسم الفلاحي المختص إقليميا، وبعدها يوجهه هذا الأخير إلى المصالح الفلاحية بالولاية، حتى يدرس من قبل لجنة تقنية على مستوى هذه المديرية، وبرئاسة مدير المصالح الفلاحية بالولاية، وفي حال قبول الملف، يحرر مدير المصالح الفلاحية بالولاية، قرارا متضمنا منح الدعم، وترسل نسخة من هذا القرار المصحوب بدفتر الشروط إلى الوسيط المالي لدفع الإعانة للقسم المختص بمتابعة إنجاز المشروع، حسب تصنيف الدعم الممنوح للفلاحين والمربين (دعم يصل حتى 50 % من السعر المرجعي لاقتناء واستخدام الأسمدة لزيادة إنتاجية المحاصيل؛ مساعدة للوصول إلى استعمال الماء والسقي الصغير وتعبئة الماء بالمنشآت الصغيرة وتجهيزات الضخ).

6. الخلاصة

من خلال مجمل الدراسة، يتضح أن التحول الاستراتيجي مطلوب لتحقيق الأمن الغذائي نحو انخراط مرتبطة أ ساسا بتحسين كفاءة الانتاج الزراعي عن طريق الاهتمام بتسوية وضع العقار الفلاحي وتعزيز الأمن الحيازي عن طريق تحديد ملكية الأراضي المستغلة، إلى جانب تحديث البنية التحتية المرتبطة أ ساسا بالاستقرار المالي والحماية الاجتماعية. وفي نهاية المطاف نكون قد أثبتنا صحة فرضيات الدراسة.

من هنا، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بالاستثمار المستدام مع دعم الابتكار المالي في التمويل المستدام مع إنشاء بيئة تنظيمية تتميز بالمرونة من جهة وتسمح بتوسع السوق عن طريق زيادة السيولة المالية باعتماد أدوات وآليات مالية مصممة والمتطورة بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، إضافة إلى الحكوك الزراعية التي تعد أحد أدوات التمويل الاسلامي التي تهتم بتشجيع البحث في مجالات الاستثمارات الفلاحية و المشاريع الزراعية الهامة، كما توصي الدراسة أيضا على ضرورة تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم وتخفيف نظم الانتاج الزراعي والتسويق الغذائي، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة كالعقود الذكية المدججة بتقنية البلوك تشين لضمان متابعة العقار الفلاحي، و ضمان شفافية التوريد، و ضبط الاسعار مع تمكين المزارعين من تسويق منتجاتهم بصورة أسرع. من جانب آخر، يتعين الاهتمام بحماية المزارعين من المخاطر عن طريق الاعتماد على التأمين الذكي المبني على استخدام الذكاء الاصطناعي والاعتماد على البيانات الضخمة لتقديم حلول التأمين المختلفة، دون الاستغناء على الامتيازات الجبائية التي يخص بها قطاع الفلاحة.

7. الهوامش والإحالات:

- Dawson, N., Martin, A., & Camfield, L. (2019). **Can agricultural intensification help attain Sustainable**. Third World Quarterly, 40(05), 940. Récupéré sur <https://doi.org/10.1080/01436597.2019.1568190>
- DEININGER, K. (2003). **LAND POLICIES FOR GROWTH AND POVERTY REDUCTION A WORLD BANK POLICY RESEARCH REPORT**. (A. c. Press, Éd.) Reconstruction and Development / The World Bank, Washington.
- Mimouni, C. (2023, Mai). **Plans de développement agricole en Algérie Etat des lieux et leur impact sur la production agricole de 2000 à 2019**. Finance & Markets Journal, 10(02), 125.
- Ministère des Finances, INESG. (2022, Avril). **Conférence «Sécurité alimentaire»**.
- جيلالي بلحاج، و خليل عمرو. (31 12, 2019). **النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية وفقا- لأحكام- القانون- رقم- 10-03- المتعلق- باستغلال- الأراضي- الفلاحية- التابعة- للأمولاك- الخاصة- للدولة**. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 05(01)، 258.
- فاطمة بوراس، و مراد محفوظ. (04 11, 2021). **إسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التأمين الفلاحي بالجزائر - دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية - تيارت**. - مجلة الأبحاث الاقتصادية، 16(02)، 155.
- ابراهيم آدم أحمد الدخيري، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (16 12, 2022). **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 31-30. (2020-2030)**.
- قوانين المالية، القوانين الجبائية.
- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 15/08/2010 المحدد لشروط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية.
- المرسوم التنفيذي رقم 06/11 المؤرخ في 10/01/2011 ينظم إعداد عقود الامتياز لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية.
- المنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 23/02/2011 المتعلق بإعداد عقود الامتياز المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.
- المرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 04/11/2021 يحدد شروط وكيفية منح الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، للاستصلاح في إطار الامتياز.
- موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية <http://www.bawabatic.dz>، Consulté le 31 08, 2024.
- البنك الدولي. (2024). **البنك الدولي**. Récupéré sur <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur>
- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية. (2024).
- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. Consulté le 06 09, 2024, sur <https://madr.gov.dz> الريفية
- موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية <https://bawabatic.dz>، Consulté le 31 08, 2024.
- موقع صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. Consulté le 08 02, 2025, sur <https://cgci.dz/ara>
- موقع مجمع الصناعة الغذائية واللوجستيك- <https://agrolog.dz/ar/filiales>، Consulté le 09 02, 2025, sur <https://agrolog.dz/ar/filiales> 2.html